الفصل الثانى

أصــوات الفقــراء

أوجاع الهزيمة وصيحات التغيير

تمهيد:

تحتل المشكلة السكانية اهتماماً بالغاً لدي الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين وغيرهم من المشتغلين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أسهمت فروع مختلفة من المعرفة الإنسانية في محاولات تحليل تلك المشكلة وتحديد مظاهرها وأسبابها، كما شاركت وبدرجات متباينة في تقديم مقترحات علاجها والتخفيف من أثارها.

وبرغم انقضاء السنوات الطويلة منذ الكشف عن خطورة المشكلة السكانية واحتمالاتها المدمرة للرفاهية الإنسانية عموماً، وبرغم الحصيلة العلمية الوافرة من الدراسات والنظريات التي تحاول حلها والتماس الحلول لها، فمازال التقدم نحو الحل الحاسم لتلك المشكلة العالمية يسير وتبدأ. والإحساس بتفاقمها واحتمال خروجها عن السيطرة يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لكثير من شعوب العالم.

ومن ثم فإن أحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتوقف بالدرجة الأولى على أمرين: الأول هو أنواع وكميات الموارد والطاقات المتاحة للاستغلال في المشروعات الإنمائية، والثاني هو كفاءة إدارة عمليات الإنماء.

أولاً: مفهوم الفقر فى المجتمع الإنسانى:

إن قضية الفقر هي قضية كل العصور منذ أن وجد التفاوت في قدرات البشر وظروفهم وفى تطلعاتهم وأرزاقهم. ولعل أخطر نتائج الفقر هو أنه يؤدى إلى تآكل الثروة البشرية التي هي بحق أثمن ما في الوجود. ومع وضوح أهمية الثروة البشرية إلا أن اهتمام العالم بالثروة المادية والطبيعية قد جاء أولاً أما الثروة البشرية فقد جاء الاهتمام بها مؤخراً.

ويمثل الفقر عقبة أساسية للتنمية المتواصلة ورفع معدلات النمو الاقتصادي كما يشكل الفقر والحرمان خطراً على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني فهو يولد بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من الانحراف والتطرف والمعارضة الجامحة التي قد تستهدف الدولة ذاتها في نهاية الأمر. وبالتالي فإن الحد من الفقر يتضمن آليات الوصول والمشاركة على المستويين الجزئي والمؤسسي. فعلى سبيل المثال قد تتوافر الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة مجاناً وبكميات ونوعيات مناسبة ولكن أفراداً وجماعات معينة لا يستطيعون الوصول إليها لأنهم أفقر من أن يتحملوا التكاليف المصاحبة للاستفادة من هذه الخدمات.

وقد شهدت مصر خلال العقد الماضي فترة من الركود، كانت لها آثار اجتماعية سلبية على واقع التشغيل ومستوى المعيشة. ومع استمرار فترة الركود، ارتفعت معدلات البطالة السافرة ارتفاعا سريعا، وبخاصة فيما بين الشباب، كما انخفضت الأجور الحقيقية في معظم القطاعات الاقتصادية. وظهرت دلالات واضحة على تأثر الشرائح الفقيرة في المجتمع بشكل حاد

ومن ناحية أخرى، يرتفع معدل الأمية نسبيا في مصر، إذ تعتبر مصر من بين إحدى تسعة بلدان توجد فيها أعلى معدلات للأمية في العالم. ومما لا جدال فيه هو الارتباط القوي والموجب بين الأمية والفقر. وهو ما يضع ضغوطا ضخمة على موارد الدولة ويعرقل جهود التنمية

هذه الظروف أدت لبروز مشكلة الفقر وضرورة علاجه كمشكلة كبرى ذات أولوية خاصة في التصدي لها. ويجب أن ينصرف طموحنا إلى تخفيض الفقر بجميع صوره وأشكاله: من عدم كفاية الدخل لتلبية الحاجات الأساسية، وعدم إمكانية الحصول على خدمات البنية الأساسية الضرورية، والاستبعاد الاجتماعي

والسياسي، مع التأكيد على أن يتزامن ذلك مع الدعوة المستمرة لتحقيق التقدم التكنولوجي والحفاظ على البيئة[8].

ومن الملاحظ أن ظاهرة الفقر موجودة في كل دول العالم، ولكن الفقر موزع بطريقة غير متكافئة بين مناطق العالم المختلفة، وكذلك فيما بين المناطق المختلفة داخل الدولة الواحدة. ومن المفترض أن حياة الإنسان تُقاس بالدخل الذي يحصل عليه الفرد، بمعنى أن حياة الرجل الإنجليزي تساوي حياة مائة من الهنود على سبيل المثال.

وحدد البنك الدولي مفهوم الفقر على أنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. والفقر ليس من مشاكله عدم المساواة، ولابد من التأكيد على التفرقة بينهما. ففي حين أن مفهوم الفقر ينصرف إلى المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء، فإن مفهوم عدم المساواة ينصرف إلى المستوى النسبي للمعيشة خلال المجتمع بأسره. علما بأن تخفيض الفقر في دولة ما وفي لحظة ما يتحدد بمعدل نمو دخل السكان في المتوسط، وبالتغير في توزيع الدخل. فالنمو الضعيف وضعف آليات التوزيع العادل للدخل يؤديا إلى زيادة مستوى الفقر.

أما الفقر فهو عدم القدرة على الحصول على الحد الأدنى من مستوى المعيشة وللفقر عدة أوجه تتمثل في: عدم كفاية الدخول، وسوء التغذية، وانعدام الوصول إلى الضمان الاجتماعي، وانعدام الوضع الاجتماعي والسياسي. وهكذا فإن مستوى الفقر هو مستوى الدخل الذي يكون كافيا لضمان مستوى غذائي مناسب للأسرة، بالإضافة لتغطية متطلباتها الدنيا من المواد غير الغذائية.

ويمكن قياس الفقر عن طريق التعبير عن عدد الفقراء كنسبة من السكان أو عن طريق قياس مستوى المعيشة معبرا عنها بدخل العائلة أو متوسط نفقات

الفرد. كذلك فيمكن التفكير في حد الفقر الذي يستند إلى الاستهلاك باعتبار أنه يتألف من عنصرين نفقات تلزم لشراء الحد الأدنى من مستوى التغذية وغيره من الضروريات الأساسية وهذا عنصر واضح المعالم نسبيا.

ونحتاج إلى تعريف مفهوم الفقر بدقة ووضوح حتى يمكن علاج أسبابه علاجا صحيحا وفعالا. ذلك أنه يجب أن تكون خطط التخفيف من حدة الفقر على دراية بالأسباب والعوامل التي تؤدي لحدوث الفقر، بدلا من الاكتفاء بالعمل على التصدي لوقعه.

وفقر الدخل هو أحد المقاييس المستخدمة في استراتيجيات تخفيف حدة الفقر، ويعرف بخط الفقر القومي. ويسمى هذا التعريف بالتعريف الموضوعي للفقر:

وهو يعين مستوى محدد من الدخل أو الإنفاق أو الأرقام القياسية، ويعتبر هذا المستوى هو الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء. ويمثل هذا الحد الفاصل، والذي يسمى خط الفقر، الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للأغذية والبنود غير الغذائية للفرد أو الأسرة.

أما الفقر الذاتي فيقيس درجة الفقر من منظور الفقراء أنفسهم، حيث يعرف الفقر من وجهة نظر الفرد ذاته. فإذا شعر بأنه لا يحصل على ما يحتاج إليه، بغض النظر عن طريقة تحديده لاحتياجاته الأساسية، فإنه يوضع ضمن الفقراء. ويمكن أن يطلق على هذا النوع اسم: " التعريف الذاتي للفقر ".

وفقر القدرات أو الفقر البشري " فهو الفقر في القدرات التي تؤدي لتمتع الأشخاص بالتغذية الجيدة والصحة والتعليم والحياة الحرة الكريمة. ويحدث هذا النوع حينما تنعدم أو تضعف القدرات التي تقوم الدولة بتزويدها للمواطنين. وتتمثل أساسا في السلع الاجتماعية العامة، أي الخدمات والتسهيلات الأخرى المقدمة، والتي تقوم الدولة بواسطتها بتوفير الأصول غير المادية التي تتمثل في

الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من حقوق المواطنة، وبذلك تعالج عدم التكافؤ وعدالة التوزيع.

وفي مصر، ما زال الفقر الذاتي مرتفعا. ووفقا لإصدار حديث للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بلغ هامش الفرق بين خط الفقر والفقر الذاتي أكثر من 35% في المدن الكبرى بمصر. كما أن فقر القدرات مرتفع أيضا، فوفقا لهذا المقياس يعتبر 34% من المصريين فقراء.

يعتبر الفقر عن القصور المادي والاجتماعي والعاطفي والأنفاق الأقل في التغذية وفي التدفئة والملبس كما هو معتاد عن متوسط الدخل وعدم التامين للمرض، وهبوط المستوي التعليمي وعدم تامين المسكن وعدم توافر معاش طويل الأمد، وقد تعالت الصيحات تنادي بان ثلث سكان العالم يعيشون في مستوي حياة الفقر اقل من الحدود المعيشية الدنيا.

ويعرف الفقر بأنه الوجه القبيح للتخلف، إذ هو جزء لا يتجزءا منه، وبتعبير صارخ عما تعنيه مشكلة التخلف في حقيقتها، فهو يعني العجز عن توفير الحاجات الأساسية بما يتفق مع طبيعة الزمان والمكان وبما يتفق مع حياة كريمة تتطلبها.

ويري آخرون الفقر بأنه الحالة التي يشعر بها الفرد عندما يفتقر إلى المواد اللازمة لمعيشته من غذاء ومشاركة في الأنشطة الاجتماعية في مجتمعه حسب الأعراف والتقاليد السائدة.

وذهب البعض إلى القول بان مفهوم الفقر يتضمن الحرمان وعدم الوفاء بالحاجات الإنسانية أو هو القصور المصاحب لدخل معين عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للفرد، وعلي مستوي العالم يمكن تميز الفقراء بانهم هؤلاء

الناس العاجزين عن مقابلة حاجاتهم الأساسية لان دخولهم ضئيلة " عدم وجود غذاء مناسب ــ سكن مناسب ــ مياه نظيفة ــ مــأوي ".

كذلك هناك جوانب مرتبطة بالفقر منها الحاجة إلى الرعاية الصحية الأساسية أو الافتقار إلى الحقوق المدنية وصعوبة وصولهم للموارد أو هؤلاء المستبعدين من ممارسة الأنشطة الاجتماعية.

ويذهب البعض إلى أن الفقر هو " المستوي المعيشي الذي لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو لمجموعة الأفراد، بما يمثله ذلك من تغذية مناسبة، وإمكان الوصول إلى مياه شرب صحية، والحماية من الأمراض والموت والجهل " إلا أن هذا المفهوم يتسم بالنسبية، فهو يختلف من مجتمع لأخر ومن فترة زمنية لأخرى.

في حين يري فيرون أن " مفهوم الفقر من المفاهيم ذات المضامين المتعددة حيث يوجد الفقر الاقتصادي، والفقر السيكولوجي، وان كان الاقتصاديون يستطيعون تحديد ما هو فقير عما هو فقير بصورة أفضل " إلى جانب ذلك يشير مارك فريد إلى الفقر باعتباره حالة واقعية وليست تصورية، وانه يمثل مجموعة من المشكلات غير المترابطة مثل تفشي البطالة، والبطالة المقنعة، اللامساواه في الرفاهية، والهجرة وتفاوت الخدمات في البيئة الحضرية وتدهور البيئة الريفية، أي أن الفقر يعد واقعاً اجتماعياً يتطلب التفسير.

بينما يذهب بعض الباحثين إلى أن الفقراء هم الذين صنفهم المجتمع في عداد الفقراء والذين صدرت عن المجتمع ردود فعل معينه تجاههم أي أن ظاهرة الفقر تمثل حالة يعترف بها المجتمع كحالة واقعية لها وضع معين، وانه احد ملامح البيئة الاجتماعية.

ثانياً) مشكلة الفقر وأبعادها:

في أحدث تقرير للأمم المتحدة: عشرة ملايين مصري لا يجدون الطعام! و الأمراض القاتلة تفتك بالمصريين

24% يعيشون بدخول لا تتجاوز دولارين ! 23% من أطفال الفقراء تسربوا من التعليم:

جاء تقرير الأمم المتحدة الأخير ليرسم صورة سيئة للأوضاع الاجتماعية في مصر، فقد كشف التقرير أن هناك 10.7 مليون مصري لا يستطيعون الحصول على احتياجاتهم من الغذاء وأن 24.8% من المصريين يعيشون بدخل يومي لا يتجاوز دولارين، أما أخطر ما جاء في التقرير هو أن نسبة الفقر قد ارتفعت بنسبة 7% بعد موجة ارتفاع الأسعار الأخيرة كما أن هناك 23.13% من الأطفال الفقراء قد توقفوا عن إتمام تعليمهم في المدارس ولكي تزداد الصورة قتامة يكشف التقرير مدى تفشى وباء الالتهاب الكبدي الوبائي سي إلى حد بلغ في بعض المحافظات نسبة 57%.

هذه الصورة بالغة السواد لم تفلح معها ما أعلنه الدكتور عثمان محمد عثمان وزير التخطيط الذي كان يشهد إعلان التقرير بأن هناك إجراءات تشرع الحكومة في اتخاذها سواء للإصلاح الاجتماعي أو تنمية القرى وتغذية الأطفال في المدارس وإعادة هيكلة برنامج محو الأمية.

ويعتبر هذا التقرير هو التقرير القطري الثاني الذي تصدره الأمم المتحدة حول التقدم الذي أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية وعددها ثمانية أهداف اتفق عليها رؤساء الدول الذين حضروا من مختلف أرجاء العالم والأهداف هي تخفيض نسبة الفقر والجوع إلى النصف وتعميم فرص الحصول على التعليم الأساسي للذكور والإناث وتمكين المرأة وتخفيض معدل وفيات

الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين وتخفيض معدل وفيات الأمهات عند الولادة بمقدار ثلاثة أرباع، ووقف انتشار فيروس الإيدز وغيرها من الأمراض الفتاكة وضمان الاستدامة البيئية وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية وذلك حتى عام 2015.

ويوضح التقرير أن المستوى الإجمالي للفقر في مصر يبلغ 16.7% وبذلك لا يستطيع 10.7 مليون شخص الحصول على احتياجاتهم الأساسية الغذائية ويحصل 1% من المصريين على أقل من دولار واحد في اليوم بينما يعيش 24.8% من المصريين بدخل يومي يبلغ دولارين يوميا.

وتوجد أعلى نسبة فقر في مناطق ريف الوجه القبلي بنسبة 34% يتبعها مناطق حضر الوجه القبلي بنسبة 19.3% بينما يوجد أقل نسبة في منطقة المحافظات الحضرية 5% وتوجه أعلى نسبة فقر في محافظة أسيوط بمقدار ثلاثة أضعاف المستوى الوطني، وتتبعها محافظتا بني سويف وسوهاج وفى الوجه البحري تعتبر محافظة المنوفية هي المحافظة الوحيدة التي تتجاوز معدلات الفقر فيها المعدل القومي.

ويؤكد التقرير أنه منذ تنفيذ نظام تعويم أسعار الصرف في يناير 2003 ارتفعت الأسعار بشكل سريع وكان لهذه الإجراءات أثرا سلبيا على القوى الشرائية واستهلاك الأسر، وخلال الفترة من يناير 2003 إلى نوفمبر فقد ارتفع خط الفقر بنسبة 7% مشيرا إلى انخفاض في مستويات المعيشة وزيادة في مستويات الفقر ما لم يزدد الدخل بنفس النسبة.

ويوضح التقرير أنه بإمكان مصر أن تحقق الأهداف التنموية في مجال تخفيض الفقر إذا استمرت الاتجاهات السائدة في الأداء الاقتصادي ولكن هناك عدة تحديات منها أنه من أجل تحسين واستدامة النمو الاقتصادي تتأثر احتمالات

نمو الناتج المحلى الإجمالي في الأجل المتوسط بشكل سلبي وذلك بسبب المستوى المرتفع لعدم الاستقرار في المنطق الذي قد يعيق الإيرادات السياحية والاستثمار الأجنبي المباشر وبدء تحول رصيد الحساب الجاري لمصر من الفائض إلى العجز، واستمرار مشكلة السيولة كما أنه يتم تمويل عجز ميزان المدفوعات بشكل رئيسي من قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج وهى أمور سريعة التأثر بالظروف الخارجية كما أن مستقبل خلق فرص العمل غير واضح على المدى متوسط الأجل.

أما بالنسبة للهدف الخاص بتعميم التعليم الأساسي يوضح التقرير أنه قد ازدادت النفقات العامة الموجهة للتعليم ما قبل الجامعي والتعليم الجامعي من 4.7 مليار جنيه عام 1991 حتى بلغت 24.2 مليار جنيه في عام 2003، ولكن على الرغم من حقيقة أن نظام التعليم في مصر قد استفاد من التخفيض الكبير للمواد منذ بداية أواخر التسعينيات، إلا أنه من المطلوب إعادة تخصيص الموارد لتعويض ما لحق بالقطاع من تدهور في المراحل السابقة ولمواجهة الزيادة السكانية.

وقد بلغ معدل الأمية بين الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين 12 ــ 15 سنة تقريبا ضعفي معدل الأمية بين الذكور (15.5%) وفى المناطق الحضرية يبلغ معدل الأمية بين الذكور مستويات أقل من الإناث ضمن كل شريحة من شرائح الفقر، وفيما يتعلق ببيئة المدرسة فعلى الرغم من حدوث العديد من التحسينات، فإن تحسين المرافق داخل المدارس لا يزال يمثل تحديا رئيسيا لا تزا ل العديد من المدارس غير صالحة للاستخدام وبالرغم من أنه قد تم إلغاء نظام الدراسة على ثلاث فترات إلا أنه عدا من المدارس لا يزال يعمل لفترتين وخصوصا في المستويات الإعدادية والثانوية، كما يمثل ازدحام الفصول مشكلة في بعض المحافظات.

وبالنسبة لعملية التعليم لا يحظى الطلاب المصريون إلا بفرص قليلة نسبيا للمشاركة بشكل فاعل في عملية التعليم وفى الوقت نفسه استخدام 24% فقط من المعلمين وقت الدراسة بفعالية.

وأوضح التقرير أن هناك تفاوتا في نسب الالتحاق بالمدارس لاسيما في التعليم الأساسي، فقد بلغت نسبة التحاق الأطفال بالمدارس في سن 6 إلى 15 سنة حوالي 84% وتشكل نسبة التحاق الأطفال الفقراء في التعليم الأساسي حوالي 76% فقط مقارنة بنسبة 86% للأطفال الفقراء، وهذا يعنى أن حوالي 23% من الأطفال الفقراء قد توقفوا عن إتمام تعليمهم في المدارس، ويكمن انخفاض طلب الفقراء للتعليم لسببين رئيسيين هما انخفاض في جودة التعليم والتكلفة المرتفعة للتعليم، فقد كان الإنفاق العائلي على التعليم يمثل البند الأعلى زيادة من الناحية الفعلية في كل المناطق الحضرية والريفية وبالنسبة للفقراء وغير الفقراء على حد سواء.

فخلال الفترة من عام 1995 وحتى عام 2000 بلغت الزيادة في تكلفة التعليم 70% للتعليم الأساسي و 1967% للتعليم الثانوي و 18% للتعليم الجامعي وقد مثل الإنفاق على الدروس الخصوصية البند الأكثر تكلفة وأهمية لكل من الفقراء وغير الفقراء.

وبالنسبة لعملية تعزيز المساواة بين الجنسين لاتزال هناك إناث أكثر من الذكور التحاقهن بالتعليم الابتدائي 91% أي أقل من الذكور بنسبة 3%.

أما بالنسبة لانتشار البطالة بين الإناث فقد أكد التقرير أن نسبة البطالة تبلغ حدا مرتفعا بين النساء أكثر مما هي بين الرجال وكان معدل زيادتها أسرع حيث ارتفعت من 14.4% عام 1990 إلى 22.6% عام 2001.

وعلى الصعيد السياسي لا يزال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو أمر يصعب انجازه فلا تزال النساء المصريات يشغلن عددا قليلا من المقاعد في البرلمان حيث يشكلنا 2.4% في مجلس الشعب و 5.7% في مجلس الشورى وبالرغم من أنهن قليلات العدد إلا أنهن مشاركات فاعلات في المناقشات البرلمانية. وفى إطار الهدف الخاص بخفض معدلات وفيات الأطفال يؤكد التقرير أن أمراض الإسهال لاتزال منتشرة بشكل كبير بين الأطفال دون سن الخامسة، غير أن معدل الوفيات الناجمة عن أمراض الإسهال قد انخفض بسبب جهود البرنامج الوطني الموجه لذلك، إلا أنها لا تزال السبب الثاني لوفيات المواليد إذ شكلت 16% من أسباب الوفاة.

وبالرغم من أن مصر قد أحرزت تقدما جيدا في التغطية التلقيحية ضد مرض الحصبة إلا أن البرنامج الموسع للمناعة لا يزال يواجه تحديات رئيسية بسبب النمو السريع في عدد السكان إلى جانب الظروف الصحية المتدنية.

وفى مجال تحسين الصحة الإنجابية توضح البيانات أن 22.5% فقط من النساء الحوامل قمن بعدد كاف من زيارات عيادات وزارة الصحة وغيرها قبل الولادة.

ووجد أن وفاة الأم عند الولادة كثيرا ما تحدث خلال الأربع والعشرين ساعة الأولى من الولادة وسببها العناية دون المستوى التي يقدمها الأطباء وعدم توافر الدم لعمليات نقل الدم، وتبلغ حاليا نسبة وفيات الأمهات 84 حالة وفاة لكل 100 ألف حالة ولادة.

وبالنسبة لجهود الحكومة لمكافحة فيروس نقص المناعة يؤكد التقرير أن مصر تواجه مشكلة تفشى وباء التهاب الكبد الوبائي من نوع سي وأن نسبة انتشاره غير معروفة بدقة إلا أن وزارة الصحة والسكان تقدر النسبة بحوالي من

7% إلى 9% من السكان يحملون الأجسام المضادة الايجابية لالتهاب الكبد الوبائي وقد أظهرت الدراسات التي أجريت في محافظات الأقصر وقنا والشرقية نسبة انتشار بين 50 % و 57% في عدد من القرى، ومرض التهاب الكبد الوبائي يشترك مع فيروس الإيدز في العديد من طرق الانتقال وأنه لا يوجد له علاج فعال، وأنه يسبب الوفاة نتيجة فشل الكبد أو سرطان الكبد وهو ما يشير إلى مخاطر تفشى مرض فيروس الإيدز بشكل غير مسيطر عليه هو أمر محتمل إذا ما ارتفعت نسبة انتشاره بين السكان.

كما يسبب مرض الشستوسوما وهو مرض منتشر بشكل شائع في مصر بسبب مضاعفات حادة بما في ذلك سرطان المثانة البولية، وتعتبر مصر من البلدان ذات المعدل المنخفض لانتشار فيروس نقص المناعة الإيدز ومنذ تأسيس البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز عام 1986 تم تشخيص أقل من ألفى شخص حاملين للفيروس بما في ذلك 574 أجنبيا ويقدر برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز وجود 12 ألف حالة وعلى الرغم من معدل الانتشار المنخفض فإن مستوى الوعي بالمشكلة لا يزال غير كاف.

وتؤكد الأمم المتحدة أن التحدي الرئيسي لمصر يكمن في مرض التهاب الكبد الوبائي من نوع سي بسبب ارتفاع نسبة انتشاره والتقليل من حجمه الحقيقي ويعيش العديد من الأفراد حاملين فيروس التهاب الكبد بشكل طبيعي دون أن يعانوا أية أعراض إلا أنهم قادرون على نقل فيروس المرض وتبلغ نسبة الإصابة به 30% على مستوى المجتمع الأمر الذي يجعل منه مرضا يحتاج إلى إستراتيجية إعلامية للاتصال الجماهيري في محاولة للتغيير السلوكي وبالإضافة إلى ذلك تعتبر تكلفة الفحص للكشف عن الإصابة بمرض التهاب الكبد مرتفعة جدا، الأمر الذي يجعل من إجراء الدراسات المستمرة في المجتمع أمرا مكلفا جدا.

أما بالنسبة للتحدي الخاص بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، فيؤكد التقرير أن إجمالي الديون الخارجية لمصر عام 2001 بلغ 28.6% ومدفوعات الفائدة بلغت 0.79%.

وبالنسبة للتعاون الدولي فيمكن تصنيف المساعدات التنموية لمصر إلى 67.7% في شكل منح و 31.8% في شكل قروض امتيازيه و 0.5% فقط في شكل تبادلات ديون.

مما يعنى ضرورة أن يتم توجيه المزيد من الموارد لدعم مصر لبناء بنية تحتية فعالة للنقل

ثالثاً) الفقر والتنمية في ظل العولمة:

إن النظام العالمي الجديد الذي جاء ليدعم مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان واستقر في ظله مبدأ التدخل الإنساني، جاء أيضاً ليشهد اتساع مساحة الفقر في العالم، الأمر الذي يضع علامات استفهام كبيرة حول البنود الرئيسية التي تتضمنها أجندة النظام العالمي الجديد، إذ أنه لا يمكن الوفاء في ظل تصاعد موجة الفقر بالحاجات الأساسية لنسبة كبيرة من سكان العالم المعاصر

في هذا الإطار تشير الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة إلى أن عدد الدول الفقيرة تصاعد بشكل مذهل خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ففي العام 1971م كان عدد الدول الفقيرة يبلغ (25) دولة، ارتفع إلى48 دولة في مطلع التسعينات، ثم تجاوز (63) دولة خلال العام 2000م، وإن نصف سكان العالم الذي يبلغ حالياً نحو (6) بلايين نسمة (كان هذا العدد ثلاث بلايين فقط العام 1950م) يعيشون على أقل من دولار أمركي واحد للفرد يومياً، بينما يعيش نحو (1.2) بليون شخص على دولار واحد في اليوم

وتؤكد الإحصاءات الخاصة بالمنظمات الدولية أن مشكلة الفقر بلغت حداً خطيراً خلال السنوات القليلة الماضية، إذ تشير أخر الإحصاءات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة إلى أن هناك حوالي (830) مليون شخص على مستوى العالم يشكلون ما نسبته نحو (14) في المائة من سكان العالم انحدرت بهم الحال من الفقر إلى حافة الجوع

وبالنظر إلى عجز المجتمع الدولي عن مواجهة هذه الأوضاع المتدهورة عاماً بعد عام، فإنه من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان الذين يقبعون تحت خط الفقر خلال ال25 عاماً المقبلة إلى نحو (4) بلايين نسمة

من ناحية أخرى، تؤكد الإحصاءات الخاصة بوكالات الإغاثة الدولية أن هناك حوالي (13) طفلاً يموتون كل دقيقة في البلدان النامية بسبب مشكلة الفقر في وقت مازال ملايين الأطفال يعانون الفقر وسوء الرعاية الصحية والتهميش. والواقع أن الدول المتقدمة ليست أفضل حالاً بشكل مطلق إلا حينما نقارنها بالوضع المتدهور في بلدان العالم الثالث، إذ أن أغنى دولة في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمركية، أدى التفاوت الشديد في توزيع الدخل بها إلى وقوع حوالي (20) في المائة من سكانها في دائرة الفقر، و(13) في المائة من سكانها قبعوا فعلاً تحت خط الفقر، والأكثر من ذلك أن بريطانيا تصنف حالياً في المرتبة العشرين ضمن (23) دولة في سجل الفقر النسبي، إذ يعيش حوالي (2) في المائة من السكان تحت خط الفقر.

لكن الوضع في روسيا، والتي تصنف ضمن قائمة الدول المتقدمة، أكثر مأساوية، إذ أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تساقط الاقتصاد الروسي، وثمة الآن حوالي (50) مليون روسي من إجمالي (147) مليوناً هم جملة السكان الذين يعيشون تحت الفقر، الإحصاءات على هذا النحو تثير حال فزع حقيقية، والمشكلة ليست فقط في عجز المجتمع الدولي الآني عن علاج حال الفقر الآخذة

في التصاعد بل عجزه عن رسم سياسات مستقبلية قادرة على التعاطي مع هذا التصاعد مما يعني أن هذه الحال سوف تتفاقم بشكل أكبر في المستقبل

والواقع أن حال الفقر إذا كانت تمتد لتشمل الآن دولاً تنتمي إلى العالم الأول من الدول المتقدمة، فإن المشكلة تدق بالنسبة إلى دول العالم النامي، إذ أن فقر دول العالم المتقدم هو فقر نسبي، أما الفقر المستشري في البلدان النامية فهو فقر مطلق تتبدى مؤشراته في الجوع والمرض والجهل، إذ تشير الإحصاءات إلى أن حوالي (30) في المائة من سكان الدول النامية أميون

إن نهاية الحرب الباردة تلتها متغيرات جديدة على صعيد العلاقات الدولية عمقت الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير، فقد أدت نهاية عصر القطبية الثنائية إلى حدوث انخفاض حاد في قيمة المساعدات التي كانت تقدم من دول الشمال إلى الدول النامية، والتي كانت تأتي في سياق سياسي إذ كانت الدول النامية محوراً للصراع بين القطبين، ولذلك كانت المساعدات تتدفق إليها بهدف شراء ولائها لأي منهما.

لقد جاء النظام العالمي الجديد ليشهد تصاعد موجة العولمة الاقتصادية التي كانت إرهاصاتها بدأت في السبعينات من القرن العشرين، وخلق هذا الوضع نظاماً للتنافس التجاري غير متكافئ بين الدول المتقدمة وبلدان العالم النامي، الأمر الذي عمق من تبعية الأخيرة للأولى، ومن ثم فرص النهوض الصناعي بالدول النامية.

ولأن النظام الاقتصادي الدولي في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة دعم سياسة الخصخصة واقتصاد السوق الحرة، فقد وجدت دول العالم النامي نفسها في سباق مع الزمن للتحول إلى النظام الرأسمالي، وهو ما كان يعني القضاء على القطاع العام الذي قاد عملية التنمية لعقود طويلة، وتشريد الملايين من

العمال بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وذلك وفقاً لمتطلبات صندوق النقد والبنك الدوليين.

والواقع أن هذا التوجه الاقتصادي لم يؤد إلا إلى تفاقم الأوضاع داخل الدول النامية وحدوث حالات عجز هائلة في الموازين التجارية لها، إذ تشير الإحصاءات إلى أن قيمة الديون الخارجية للدول النامية تصاعدت من (750) بليون دولار العام 1982م إلى حوالي (1300) بليون دولار العام 1998م، ومن المتوقع أن يصل الحجم الإجمالي لمديونية الدول النامية خلال العام 2002م إلى نحو (1500) بليون دولار.

وإذا كان النظام العالمي الجديد يزيد في تهميش وإفقار الدول النامية فإن في طبيعة تكوين هذه الدول نفسها ما يساعد على تفاقم الأوضاع بشكل أكبر، فمعظم الدول النامية حديثة الاستقلال ولم تستطيع حتى الآن بناء المفهوم العصري للدولة. فهذه الدول فشلت في حل أزمات التنمية السياسية التي تواجه الدول حديثة العهد بالاستقلال، بل أن هذه الأزمات تضاعفت وأصبحت أزمات مركبة بفعل التوجيهات غير الديمقراطية التي اتبعتها الغالبية من هذه الدول.

إضافة إلى ذلك فإن انتقال هذه الدول إلى عالم الخصخصة والرأسمالية تم بطريقة غير منضبطة، بل وعشوائية في كثير من الأحيان، الأمر الذي أدى في الحقيقة إلى تحول معظم هذه الدول من عصر ملكية الدولة إلى احتكار الأفراد والشركات الكبرى، وفي بعض الأحيان إلى الشركات الدولية العملاقة متعددة الجنسيات.

ويرى خبراء أن الغالبية الكاسحة من دول العالم الثالث مازالت تحكم بنظم تسلطية، أو بديمقراطية شكلية، حيث ينخر الفساد في النظم السياسية بما يعكس

آثاره السلبية على إمكانات التوظيف الصحيح للموارد المتاحة، وثمة تحالف مكتوب بين السلطة والمال يعرقل جهود التنمية في المجالات المختلفة.

ويشير الخبراء إلى أن غياب الديمقراطية يعد سبباً جوهرياً، وإن كان غير مباشر، لتفشي حال الفقر في دول العالم الثالث، وفي هذا الإطار لابد من تأكيد حقيقة الارتباط الجوهري بين الديمقراطية والتنمية، وإذا كانت هناك حالات شهدت حدوث تنمية في ظل نظم حكم تسلطية، فإن هذه الحالات تظل محدودة (دول جنوب شرق آسيا)، ثم أن هذه الحالات تعثرت لاحقاً، واضطرت هذه الدول هذه الدول السعي قدماً على طريق التحول الديمقراطي بعد أن أدركت حقيقة الارتباط المطلوب بين الديمقراطية وحدوث التنمية.

وبما أن العالم العربي جزء من العالم الثالث، فقد كان من الطبيعي أن يعاني ما يعانيه هذا الأخير، وفي القلب منه مشكلة الفقر، إذ يبلغ عدد من يعيشون تحت خط الفقر في العالم العربي ما نسبته من (34) إلى (38) في المائة من إجمالي السكان الذين وصل عددهم العام الماضي إلى (248) مليون نسمة، أي أن أكثر من ثلث العرب يعيشون تحت خط الفقر.

لكن هذه المشكلة تختلف حدتها من دولة إلى أخرى، فقد تراجع ترتيب مصر – أكبر دولة عربية من حيث تعداد السكان – في دليل التنمية البشرية للأمم المتحدة من المرتبة (109) العام 1995م إلى المرتبة (120) العام 1999م من بين (175) دولة، وتسبقها في الترتيب عربياً دول الخليج وسورية ولبنان، ويقع تحت خط الفقر (48) في المائة من إجمالي السكان في مصر

وفي اليمن فإن الأوضاع أكثر سوءاً، حيث أدى برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت الدولة في تنفيذه العام1995 م في تعميق الفقر على رغم تطبيق برامج لمحاربته، ومازال اليمن يصنف ضمن (40 دولة هي الأقل دخلاً في

العالم، ويصل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي إلى 380 دولاراً فقط سنوياً.

وتشير الإحصاءات إلى أن (40) في المائة من سكان الجزائر يعيشون تحت خط الفقر، والمشكلة في السودان ودول القرن الإفريقي لا تقل خطورة بل أن الفقر بدأ يعرف طريقه إلى دول الخليج العربي وهي التي تتمتع بمستوى دخل مرتفع بفعل الثروات النفطية، ففي الكويت وعلى رغم أن دخل المواطن من الأعلى في العالم، إذ تقدر حصته بحوالي 17 ألفاً و400 دولار سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هناك نحو مأتي أسرة كويتية تطلب مساعدات يومية من "صندوق الزكاة الكويتي الذي يصرف حوالي (2500) مساعدة شهرية للمحتاجين

تبدو معاناة العالم الثالث من مشكلة الفقر على هذا النحو جد خطيرة، وهو ما يفرض على المجتمع الدولي التخطيط السليم والعاجل لمواجهتها، وذلك لاعتبارات عدة: فمن ناحية نجد أن الدول المتقدمة التي تمثل الآن عالم الشمال عليها التزام تاريخي تجاه دول الجنوب، فالأخيرة خضعت لعقود طويلة لنير استعمار الأولى وإبان فترة الاحتلال تم استنزاف هائل للموارد الطبيعية في الدول النامية لمصلحة الدول المتقدمة، وحينما حصلت دول العالم الثالث على استقلالها وجدت نفسها ذات بنى مهترئة وفي وضع تبعية للدول المتقدمة يحول دون امكان حدوث التنمية المستقلة.

ومن ناحية ثانية وبالأخذ في الاعتبار أن العالم في ظل النظام الدولي الجديد صار وبحق كأنه قرية صغيرة، فإن الدول المتقدمة من مصلحتها أن تعمل على تنمية دول العالم الثالث حتى لا تتحول خطراً عليها، بيد أن الأكثر أهمية لعلاج المشكلة الخانقة يتمثل في ضرورة أن تنهض الدول النامية بنفسها من خلال

تهيئة المناخ لإحداث تنمية حقيقية، وهذا يفرض عليها أولاً ضرورة انفتاح نظمها السياسية.

رابعاً) خط الفقر دولياً ومحلياً:

إذا ما نظرنا إلى حالة الفقر على مستوي العالم فسوف نكتشف عدداً من الحقائق التي حصرها بتجذ ,ذجر/ في الآتي:ـــ

يعيش نصف سكان العالم ـــ ثلاثة مليار نسمة تقريباً ـــ على دخل اقل من دولارين يومياً.

الناتج الإجمالي لأفقر 48 دولة أو بمعني أخر ربع بلدان العالم يقل عن الثروة التي جمعها اغني ثلاث أشخاص في العالم.

دخل مليار شخص إلى القرن الحادي والعشرين غير قادرين على القراءة أو التوقيع بأسمائهم.

اقل من 1% مما يصرف في العالم سنويا على شراء الأسلحة كان كافيا لوضع كل الأطفال في مدارس في عام 2000 ولكن لم يحدث.

تتسع الفجوة بين الغني والفقير في الدولة الأغنى عن أي دولة صناعية أخرى.

مجموع ثروات اغني 200 شخص في العالم بلغت تريليون دولار عام 1999 ومجموع الدخل المشتركة لنحو 582 مليون شخص في الـــ 43 دولة الأقل تطوراً بلغ 146 مليار دولار.

يعيش اليوم 1.3 مليار شخص على اقل من دولار في اليوم، ويعيش 3 مليارات تحت مستوي دولارين في اليوم، و 1.3 مليار شخص لا يصل إليهم

الماء النظيف، و3 مليارات لاتصل إليهم خدمات المجاري، ومليارات لاتصل إليهم الكهرباء.

وبالنسبة للمجتمعات النامية نجد أن ثلث السكان (1.3 مليار نسمة، في حالة من الفقر حيث نجد أن نحو 800 مليون شخص لا يحصلون على الطعام الذي يكفيهم بينما نجد أن 500 مليون يعانون بصورة مزمنة من سوء التغذية، وان 17 مليوناً يموتون كل عام من أمراض لا شفاء منها [18].

خامساً) الفقر فى المجتمع المصرى:

انخفضت نسبة الفقراء في مصر خلال الفترة من 1996/1995 حتى 2000/1999 بمقدار 2.7% نقطة مئوية، بالنسبة لخط الفقر الوطني . بل إن الانخفاض كان – في الواقع – أكثر حدة عندما استخدمنا خط المقارنة الدول ـــي 2 دولار/يوم، حيث وصل المؤشر من 35.9% إلى 24.4% من عدد السكان.

إن التفاوت في الدخول في مصر عموما قد زاد زيادة طفيفة، ولكنه لا يزال مماثلا لنظيره في الدول الأخرى المتوسطة الدخل. فمتوسط إنفاق الفرد من أدنى 20% من توزيع الإنفاق قد زاد بمعدل سنوي أقل من المتوسط العام، مما يشير إلى أن النمو في مصر خلال هذه الفترة لم يكن في صالح الفقراء – حيث استفاد غير الفقراء من النمو الاقتصادي أكثر من الفقراء. إلا أن منطقة الدلتا كانت هي المنطقة الوحيدة التي كان النمو فيها لصالح الفقراء، سواء في الريف أو في المدن.

شهد مستوى الفقر لدى الأسر التي يعولها الرجل انخفاضاً على المستوى القومي وذلك خلال الفترة من عام 1996/1995 إلى 1999/ 2000، حيث انخفض معدل الفقر من 20% في عام 1996/1995 إلى حوالي 17% عام 2000/1999 وانخفضت مؤشرات فجوة وشدة الفقر في الفترة ما بين عام

1995/ 96 إلى عام 2000/1999. ويظهر التغير في معدل الفقر الإقليمي للأسر التي يعولها رجل انخفاضا في العاصمة والوجه البحري ، بينما يزداد معدل الفقر بشدة في الوجه القبلي.

وقد تأثرت الأسر التي تعولها المرأة بشكل مختلف فقد ازداد معدل الفقر قليلا في الفترة ما بين عام 1995/ 1996 و 2000/1999، إلا أن مقدار التغير في مستويات الفقر لم يكن مؤثرا. وقد لوحظ ارتفاع كبير في معدلات الفقر بين الأسر التي تعولها امرأة في الوجه القبلي . أما بالنسبة للمنطقتين الأخريتين –وبالتحديد حضر الوجه البحري وريف الوجه القبلي– فقد سجلتا زيادة طفيفة في معدلات الفقر بين الأسر التي تعولها امرأة.

من المعروف أن مقاييس الفقر تتأثر بعاملين هما قيمة الناتج المحلي للفرد و توزيع الناتج المحلي بين أفراد المجتمع و باستخدام نسبة الفقراء الفعلية لعام 1999\2000 و مرونات التغيير في مقاييس الفقر نتيجة للتغير في الناتج المحلي للفرد و في عدالة التوزيع لهذا الناتج و بافتراض سيناريوهات مختلفة أمكن تقدير مقاييس الفقر لعام 2015. فعند تطبيق السيناريو الأكثر احتمالا و هو أن يتحقق معدل نمو بمقدار 1.5% للناتج المحلي الإجمالي للفرد في السنة و أن يزيد عدم عدالة التوزيع بمقدار 1% سنويا، فإن نسبة الفقراء ستصل عام 2015 إلى 10.8% كما ستتعدم الفجوة بين الإناث و الذكور. إلا أن الفجوة بين الوجه البحري و الوجه القبلي ستظل كما هي مما يشير إلى ضرورة تحقيق معدلات النمو للناتج المحلي في الوجه القبلي أكبر من المستوى السائد في الوطن ككل حتى تضيق الفجوة بين الوجه البحري و الوجه القبلي

سادساً) طبيعة الفقر فى المجتمع المصرى:

إن نسبة الفقر في مصر نسبة لا يستهان بها. وفيما أظهرته بعض الدراسات أن مستوى المعيشة في الحضر أعلى عنها في الريف، كما أن الفقر أقل انتشارا في الحضر، ومع ذلك فإن شدة الفقر والتفاوت في توزيع الدخول أعلى في الحضر عنها في الريف. ويتركز الفقر في الوجه القبلي عنه في محافظات الوجه البحري. وينفق محدودي الدخل نسبة أكبر من دخلهم تتراوح بين 57% و64% على الغذاء، مما يشير إلى أن وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي تقع بدرجة أكبر عليهم، نظرا لارتفاع أسعار الغذاء خلال عامي 1991/90 و1992/91 بمعدل أعلى من معدل التضخم مقاسا بالرقم القياسي العام لأسعار المستهلك. وقد حدث تحسن كبير في مستويات الدخل فيما بين 1975/74 و1981 و1982، إلا أن مستوى المعيشة هبط بعض الشيء في 1991/90 بالمقارنة بعام 1982/81، كما أن التفاوت في توزيع الدخل انخفض في الفترة الأولى ولكنه اتجه إلى التزايد بعد ذلك، ولكن بدرجة أقل عما كان عليه 1975/74.

في أعقاب الأزمة الاقتصادية في الثمانينات، صممت مصر مع صندوق النقد الدولي برنامجا للإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي للقضاء على الاختلالات الاقتصادية وإعادة التوازنات الاقتصادية الأساسية (مثل توازن ميزان المدفوعات – توازن موازنة الدولة – تخفيض معدل التضخم) باعتبارها شروط ضرورية لإخراج الاقتصاد المصري من عثرته ووضعه في المسار الصحيح. وقد تم تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة كبيرة في الضرائب والرسوم وكذلك بتخفيض بعض بنود الإنفاق والدعم. ويتوقف الأثر السلبي هنا على بعض فئات المجتمع في حجم نصيبهم النسبي في حالة استمرار

أنماط التمويل السابقة. ويعترض بعض الاقتصاديين على استخدام الضرائب غير المباشرة لما في ذلك من عبء على الطبقات محدودة الدخل ونظرا لما تتسم به هذه الضرائب بخاصية التراجعية، حيث تتحمل الطبقات الفقيرة في النهاية العبء الأكبر من تلك الضرائب.

وقد تزايد الفقر في مصر بصورة ملحوظة، سواء إذا ما قيس بعدد الأسر التي تعيش عند مستوى الفقر أو أقل منه. وفي حين أن أقل من 8% من السكان يعتبرون فقراء فقرا مدقعا (يعيشون على أقل من 1 دولار يوميا)، فقد أوضحت مسوح الاستهلاك في أوائل وحتى منتصف التسعينات ارتفاع معدل الفقر الكلي، مع عدم قدرة 44% من السكان على الإنفاق بشكل كافٍ للحصول على الحد الأدنى من الغذاء المناسب. كما أدى انخفاض متوسط الدخول إلى انخفاض الإنفاق العائلي على الطعام.

ويمكن قياس أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي بشكل جيد من خلال معيار تكلفة المعيشة. فقد زادت تكلفة المعيشة بسبب السياسة الرئيسية التي تم إتباعها، مثل إلغاء الدعم، وتخفيض قيمة الجنيه، والزيادة في أسعار الطاقة والنقل والسلع التي كان ينتجها القطاع العام... الخ، وزيادة الضرائب غير المباشرة وتوسيع قاعدتها. وأصبح الدعم قاصرا على السلع أو الخدمات الاستهلاكية الأساسية، مثل المواد الغذائية الأساسية والنقل. وأدى تخفيض فاتورة الدعم للإضرار بالفقراء بشكل كبير، طالما أن جزءا كبيرا من ميزانية الأسرة الفقيرة يتم إنفاقها على البنود الغذائية الأساسية المدعمة. كما أدى تخفيض قيمة الجنيه إلى زيادة أسعار الطاقة. وهذا أدى لحدوث زيادة في سعر السلع المستوردة، بما في ذلك البنود الغذائية الأساسية مثل القمح والدقيق، بالإضافة إلى أسعار السلع الرأسمالية والوسيطة المستوردة. وأدى ذلك بالمقابل لزيادة

تكاليف الإنتاج للسلع التي يتم إنتاجها محليا والمستوى العام للأسعار، ومن ثم تكلفة المعيشة.

كما يمكن قياس أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي ثانيا من خلال ملاحظة الانخفاض في الدخول الحقيقية الناتجة عن زيادات الأسعار. ويحصل العمال الفقراء – الذين في الغالب هم أميون أو حاصلون على مستويات متدنية من التعليم – على دخول منخفضة ويكونون أكثر تضررا بزيادات الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدت السياسات المالية والنقدية المتشددة والتخفيض في الإنفاق الحكومي – التي نتجت عن إتباع العمل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي – إلى التأثير سلبيا على توفير فرص التوظيف. وطالما أن الفقراء هم الأقل من حيث التعليم، وليس لديهم اتصالات اجتماعية مؤثرة، فقد تكون فرص حصولهم على وظائف معدومة نسبيا حينما يتجه سوق العمل للانكماش.

والمعيار الثالث لقياس أثر الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي على الفقراء هو من خلال الخدمات الاجتماعية التي توفرها الحكومة عند مستوى منخفض للأسعار. وبالرغم من الزيادة في الاستثمار الحقيقي في التعليم والصحة، فقد ظلت خدماتهما أقل من المستوى المتحقق في أواخر الثمانينات. ومع الزيادة في عدد الطلاب والسكان، كانت النتيجة هي تدهور الاستثمار الحقيقي بالنسبة لكل طالب وبالنسبة لكل فرد التعليم والصحة على الترتيب. وتبعا لذلك، وبالرغم من أن الطلاب في جميع المستويات الآن يدفعون رسوما منخفضة، لا يمكن توقع أي تحسن في نوعية التعليم الذي يتم توفيره، كما لا يمكن توقع توفير خدمات صحية ذات جودة كافية ومعقولة عند الأسعار المدعمة.

وعلى ذلك فإن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي كان له أثار سلبية على الفقراء، وهي المسألة التي اعترف بها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين. وقد أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية للتخفيف من الصعوبات التي تواجه الفقراء، ولكن أدت محدودية موارد الصندوق لجعل الأمر غير مجديا.

بالرغم من التحسن الذي طرأ على المؤشرات النقدية والمالية، إلا أن تحسن هذه المؤشرات لم يواكبها تحسن في المؤشرات الحقيقية للاقتصاد المصري، بل رافق ذلك ضغط النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية، الأمر الذي أدى لتردي الكثير من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات محدودة الدخل. وما زال الفقراء يعانون من الأمية والمرض وعدم توافر المسكن الصحي وسوء التغذية، ورافق ذلك تعدد الجرائم والهجرة من المناطق الريفية سعيا للعمل بالقطاع الهامشي بالمدن، ما أدى لبروز ظاهرة المناطق العشوائية. وقد تراجعت مكانة مصر في إطار دليل التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحتل المرتبة 114 من بين 160 دولة، بمعنى أنها أصبحت تقع ضمن شريحة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة جدا. رغم أهمية رأس المال البشري باعتباره أحد المفاتيح الأساسية للحد من الفقر بالإضافة إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

سابعاً) مؤشرات الفقر فى المجتمع المصرى:

في عام 2000/1999 بلغ معدل الفقر في مصر 16.7%، أي حوالي 10.7 مليون فرد لا يحصلون على احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية. ويرتبط موقع سكن الأسرة ارتباطا مباشرا بمعدلات الفقر إذ أن التباين في مستويات التعليم وتوفر الوظائف والخدمات العامة والطرق والأسواق، والتباين في جودة

الأراضي الزراعية، وأنماط الزراعة وملكية الأراضي الزراعية بين المناطق المختلفة تؤدى إلى اختلاف مستويات الرفاهة بينها، بالإضافة إلى عدم المساواة في توزيع الموارد الاقتصادية والبشرية داخل كل إقليم، كلها عوامل من شأنها التأثير على مستويات الفقر. وبناء عليه، يعد ريف الوجه القبلي هو الأكثر فقرا. حيث ترتفع نسبة السكان في ريف صعيد مصر غير القادرين على الوفاء باحتياجاتهم الأساسية – كما يحددها خبراء التغذية والفقر – إلى أعلى معدلاتها (34.1 %).

وقد وجد أن نسبة الفقراء بين الأسر التي تعولها إناث في منطقة المحافظات الحضرية وحضر الوجه البحري ومحافظات الحدود أعلى من نسبة الفقراء السائدة بين الأسر التي يعولها ذكور وبالعكس في الوجه القبلي وريف الوجه البحري. وعلى الرغم من ذلك فإن مقياس فجوة الفقر (وهي التي تقيس الفرق بين إنفاق الفقراء وخط الفقر) هي دائما الأعلى بين الأسر التي تعولها إناث مقارنة بالأسر التي يعولها ذكور وذلك في جميع المناطق، مما يدل على أن الأسر الفقيرة التي تعولها إناث تعاني بدرجة أشد من الأسر التي يعولها ذكور. ولكن على المستوى الإجمالي، سجلت معدلات الفقر 16.98% في الأسر التي يعولها رجل و14.63% بالنسبة للأسر التي تعولها امرأة. وعلى الرغم من أن مخاطر الفقر بالنسبة لكل من الرجل والمرأة تبدو متقاربة، إلا أن النتائج– كما سيتضح في الجزء التالي– أن المرأة بشكل عام والأسر التي تعولها امرأة بشكل خاص تعانى أكثر وهو ما يظهر في أكثر من مؤشر، فأطفال مثل هذه الأسر عادة ما يتركون التعليم ويتجهون للعمل كما أن أسرهن أكثر تأثرا بارتفاع الأسعار وانخفاض الدعم والقيمة الحقيقية للإعانات والتحويلات.

هذا وجدير بالذكر أن أحد الأبحاث عن رأس المال الاجتماعي لعام 2002 يشير إلى أن نسبة الفقراء ارتفعت إلى 20.4%، أي حوالي 13.7 مليون لا

يمكنهم الحصول على احتياجاتهم الأساسية ونسبة الفقراء للأسر التي تعولها إناث والأسر التي يعولها ذكور تكاد تكون متساوية إلا أن 42% من بين الأسر التي تعولها إناث أفادوا بعدم قدرتهم على الوفاء باحتياجاتهم الأساسية في مقابل 31% من الأسر التي يعولها ذكور. ويعكس التباين في معدلات الفقر الذاتي (الذي يعكس تقدير الأفراد أنفسهم لمدى قدرتهم على الحصول على احتياجاتهم الأساسية) بين الأسر التي تعولها النساء وتلك التي يعولها الرجال اختلاف رغباتهم و طموحاتهم و كذلك إحساسهم بالضعف.

وعند المقارنة بتقديرات عام 2000/1999 فإن معدلات الفقر المطلق التي نتجت عن دراسة الفقر الذاتي عام 2002 مثلت زيادة قدرها 3.7% بالنسبة لخط الفقر الأدنى على مدار ثلاث سنوات، ونلاحظ أن تزايد معدلات الفقر كانت متوقعة في ضوء تدني معدلات الأداء في الاقتصاد المصري منذ عام 2000.

ثامناً) ملامح الفقر فى المجتمع المصرى:

لا تتوقف المظاهر الأساسية للفقر على انخفاض الدخل ولكنها تشمل أيضا انخفاض مستوى التعليم، ارتفاع نسبة من هم خارج قوة العمل، العمل في المهن الهامشية وارتفاع عمالة الأطفال ونسبة الإعالة. وينطبق ذلك على الذكور والإناث على السواء ولكن وضع الإناث الفقيرات أكثر سوءا من فقراء الذكور. ويشترك معظم الفقراء في العديد من الخصائص المتعلقة بحالة العمل ولكن قد تختلف هذه الخصائص وفقا للنوع.

1- تكوين الأسرة هو أحد أهم العوامل المرتبطة بالفقر، في ضوء تأثير عدد من يحققون الدخل مقارنة بالتابعين لهم على احتياجات الأسرة الاستهلاكية وقدرتها على الوفاء بهذه الاحتياجات. فالأسر ذات الأطفال أكثر معاناة

عن تلك التي ليس لديها أطفال، وكلما ازداد عدد الأطفال ازدادت معاناة الأسرة.

2- كان معدل الفقر في الأسر التي تعولها أرامل يزيد عن أربعة أضعاف المتوسط العام في المناطق الحضرية، وأكثر من الضعف في المناطق الريفية. بل إن الأسر التي تعولها أرامل لديهن من طفل إلى ثلاثة أطفال، كانت نسبتها مفرطة بين الفقراء.

3- بالجمع ما بين نوع رب الأسرة والحالة الزواجية وعدد الأطفال يظهر أن معدلات الفقر تزداد في الأسر التي تعولها الأرامل من النساء وفى حالة زيادة عدد الأطفال عن ثلاثة. وهذا المعيار هو مقياس مفيد عند استهداف الفقراء.

4- كان المستوى التعليمي هو العامل الأكبر أثرا على حالة الفقر – فأكثر من 45% من الأفراد الفقراء كانوا أميين. كذلك، كانت معدلات الفقر بين الأميين في الحضر حوالي ضعف المعدلات في المتوسط العام. وكانت فروق نسبة الفقراء واسعة تبعا لمستواهم التعليمي. ففي المناطق الحضرية، تراوحت نسبة الفقر ما بين 16% للأميين و 0.4% فقط بين خريجي الجامعات، بينما كانت النسب المقابلة في المناطق الريفية 26% و6% على التوالي. كما كانت الأسر التي يعولها أميّ تمثل 33% من إجمالي السكان، ولكنها تمثل 61% من إجمالي الأسر الفقيرة.

5- هناك فجوة بين الجنسين في التعليم، ولكن هذه ظاهرة ريفية أساسا. إن نسبة الأمية بين الأطفال من سن 12-15 سنة بالنسبة للإناث تبلغ حوالي ضعف نسبة الأمية بين الذكور (15.5%، 8%) سواء كان الأطفال من الفقراء أم لا. أما في المناطق الحضرية، فإن نسبة الأمية بين الذكور

أفضل قليلا من النسبة بين الإناث، داخل كل فئة من الفئات الفقيرة. ويمكن إرجاع معدلات الأمية العالية في صفوف الفتيات في المناطق الريفية إلى السلوكيات الثقافية أو إلى عدم توفر المدارس في المناطق المجاورة.

6- إن عمالة الأطفال (ومن ثم الانقطاع عن التعليم) كانت أكثر شيوعا بين الأسر الفقيرة. إن 3.3% من جميع أطفال مصر (فيما بين 6 سنوات – 15 سنة) لم يذهبوا إلى المدرسة، بسبب العمل. وكان عدد الأطفال العاملين في الأسر التي تعولها امرأة ضعف أمثالهم في الأسر التي يعولها رجل في المناطق الحضرية، و 1.3 مرة في المناطق الريفية. والأطفال في الأسر الفقيرة أكثر عرضة للعمل حيث أن 6% من الأطفال في الأسر الفقيرة مضطرون إلى العمل، بالمقارنة ب 2.5% من أطفال الأسر غير الفقيرة. وبالنسبة لعمالة الأطفال، وجدنا اختلافات جوهرية بين الأقاليم، حيث كانت نسبة الأطفال العاملين تتراوح ما بين 1.8% لمناطق المدن الكبرى الأغنى، و4.7% للمناطق الريفية في الصعيد.

7- يؤدي الفقر إلى انتقال التعليم المنخفض بين الأجيال. من المرجح أن يكون حظ أعضاء الأسرة من التعليم ضعيفا في الأسر التي يكون رب الأسرة فيها أقل حظا من التعليم. وكانت نسبة الأفراد الأميين في الأسر التي يكون رب الأسرة فيها أميا 78% في الأسر الفقيرة و69% في الأسر غير الفقيرة. وعلى النقيض من ذلك، كانت نسبة الحاصلين على تعليم جامعي في الأسر الفقيرة 24%، لأن رب الأسرة حائز على درجة جامعية، و 72% في الأسر غير الفقيرة.

8- إن نسبة المتعطلين بين الفقراء تعد نسبة ضئيلة للغاية مما يدل على أن الفقراء لا يستطيعون أن يبقوا متعطلين و يضطرون إلى قبول ما يعرض

عليهم من فرص للعمل حتى لو كانت بمعدل أجر منخفض أو بشروط مجحفة، ويدل ذلك على أن مشكلة الفقراء هي العمل بشروط صعبة وليس التعطل. وأن أعلى نسبة من الفقراء توجد بين العاملات الزراعيات أو الصناعيات أو من بين ذوات المهن غير المصنفة. و كما سبق القول فإن معظم هذه الأعمال هي أعمال هامشية لا تتطلب أى نوع من المهارة أو الخبرة.

9- وبالرغم من أن الأجور هي المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للفقراء، حيث تصل هذه النسبة إلى 42.9% من إجمالي الدخل، إلا أن الأجور تمثل 44% من دخل الأسر الفقيرة التي يعولها رجل ولكنها تصل إلى نسبة 32% فقط بالنسبة للأسرة التي تعولها امرأة. وعلى نفس القدر من الأهمية تأتي المعاشات والتحويلات بالنسبة للأسرة التي تعولها امرأة سواء كانت فقيرة أم لا، حيث تصل ما تمثله المعاشات والتحويلات من إجمالي دخل الأسر الفقيرة التي تعولها امرأة إلى 36% في الحضر و33% في الريف، مما يدل على هشاشة وضع المرأة إذ أن أسرتها أكثر تأثرا بارتفاع الأسعار وانخفاض الدعم والقيمة الحقيقية للإعانات والتحويلات.

10- أدت الإعانات النقدية الموجهة من الحكومة إلى الفقراء إلى خروج أكثر من 350 ألف نسمة من عداد الفقراء في 2000/1999. أضف إلى ذلك أن دعم رغيف الخبز البلدي هو أكثر أنواع الدعم السلعي فعالية، مما ساعد على إخراج 730 ألف نسمة من دائرة الفقر. ولكن هذا النوع من الدعم غير كافٍ كأداة لتخفيف حدة الفقر، لأنه يقدم إلى جميع المصريين بغض النظر عن حالة الفقر. ومن الناحية الأخرى، فإن دعم زيت الطعام،

هو أقل الآليات فعالية، حيث لم ينتشل من الفقر إلا ما يقرب من ألف نسمة فقط.

11- برنامج الإعانات النقدية أفضل من الدعم الغذائي من حيث فعالية التكاليف كطريقة لتخفيف حدة الفقر، ولكنه يتعرض لمعوقات تتمثل في تواضع مستويات التمويل العامة والفردية، والقصور في استهداف مكافحة الفقر. وتركيز الاهتمام على الإعانات القائمة يمكن أن يكون له مردود كبير جدا. وفي الحالة المثالية – إذا كان هناك الاهتمام والتركيز التام على الهدف – فإن أثر الموارد الموجودة على تخفيف حدة الفقر، سوف يفوق أثر زيادة معدل النمو السنوي للناتج ب3%. وفي حالة عدم التركيز التام على الهدف، فإن خططا مختلفة من الاستهداف يمكن أن تحسن شبكة الأمان تحسينا ملحوظا، بما في ذلك الاستهداف الإقليمي والاستهداف الفئوي في حالة الأسر التي لم ينل عائلها حظا من التعليم الأساسي،أو الأسر التي تعولها إناث.

إن هذه المعطيات تؤكد أهمية التعليم و التشغيل في رفع قدرات الإناث الفقيرات وفى إدماجهن الاجتماعي كما تبرز قيمة التغطية الاجتماعية لدى الإناث كأداة وقائية ضد الفقر من ناحية، وتؤكد المردود الإيجابي لتحسن ظروف العيش وللتنظيم العائلي على أوضاع الفقراء وخاصة الإناث من ناحية أخرى.